

"الفرقة الناجية"

على هامش رسالة العدل والإحسان إلى التوحيد والإصلاح

سعيد بنكراد

(إلى طلبة ماستر " تاريخ الزمن الراهن - كلية الآداب الرباط)

نحاول في هذه الورقة المختصرة البحث في بعض مضمورات الرسالة التي بعثتها حركة العدل والإحسان إلى "إخوانها" و"أخواتها" في التوحيد والإصلاح. وهناك ما يدعو إلى ذلك. فقد يكون مقام الرسالة واضحا، إلا أن مقالها يحتاج إلى الكثير من التأمل لكي يسلم بعض أسرارها. ولا ندعي في هذا السياق، وفي غيره أيضا، قول كل شيء عن هذا "السر"، فذاك أمر مناف للمعنى ذاته، وليس خاصة من خاصيات التأويل، ولكننا نعتقد أن تقريرها يشير إلى الكثير من الدلالات الإيجابية التي تحتاج إلى استحضار سياقات جديدة للكشف عن مضمونها.

تبنى الرسالة استنادا إلى استقطاب ثنائي يفصل بحسم نادر بين عالمين لا شيء يجمع بينهما: الأخيار، وهم كذلك بالانتماء إلى العقيدة وحدها، والأشرار، وهم كذلك بالسياسة والنظرة الوضعية إلى الوجود. إلا أن هذا الاستقطاب ذاته يشكو، في أحد أقطابه، من اضطراب يضرب النظرة الصحاح ويغطي على بعض بماتها. وهو ما تحاول الرسالة توضيحه من خلال "التنبيه" و"النصيحة" والتذكير بدروس التاريخ وتجارب بعض شعوب "الأمة": "وهذا ما يدفعنا إلى الخوف الشديد عليكم وعلى مستقبل رجال ونساء من خيرة أبناء هذا الوطن" كما تقول الرسالة. استنادا إلى هذا الاستقطاب تصاغ في مرحلة أولى عوالم "الحقيقة" و"الخطأ" كما تمثلها "الجماعة" و"العدالة" من جهة، واستنادا إليه تُسقط في مرحلة ثانية "عوالم الزيغ عن الحق والحقيقة"، كما تمثلها "الطبقة السياسية" أو جزء منها، وتبنى عوالم "الغبي والهوى" والضلال والخروج عن الطريق المستقيم، كما يمثلها "الاستبداد" و"المخزن وآلياته" من جهة ثانية.

نحن وأنتم: "الجماعة" أقوى من "الفرقة"

هذا التقابل هو مصدر الرسالة ومبعثها، إنه يتأسس على رفض ما تغري به "العدالة والتنمية" وما أنجزته ("الوصول" و"نجاح اجتهاد")، وهو بذلك يشير إلى جرأة الفرع على التشويش على الأصل، أي تمرد "الفرقة" على "الجماعة". وبذلك لا يعد هذا التقابل إقصائيا، إنه يؤكد حالة من حالات الانشطار الخاص بالحقيقة والسبيل إليها. فجماعة العدل والإحسان هي حزب الرسول ولسانه الناطق، كما هو مثبت في فاتحة الرسالة. وهي إشارة أولية إلى ما يفصل بين من يملك "الحقيقة" كلها (لا يمكن أن تكون حزب الرسول وتكون مخطئا في الوقت ذاته)، وبين من يملك جزءا منها فقط، أو أخطأ الطريق إليها بالمحاولة والاجتهاد. إن الجماعة ليست حزبا من أحزاب الرسول المتعددة، كما هي العدالة والتنمية، بل هي حزبه الوحيد والأوحد؛ وهو أمر تؤكد الصيغة اللغوية: "...وعلى آله وصحبه وإخوانه وحزبه"، والأمر دال هنا على أن للرسول حزبا واحدا فقط، هو ما يمثل التصور العدلي للدين والسياسة والاقتصاد والاجتماع. ولن تكون العدالة بالتبعية، سوى "فرقة": "قبل أن يعم فرقة معتبرة من أبناء وبنات الحركة الإسلامية بالمغرب". يتعلق الأمر بوحدة من الفرق المتعددة التي قد يصيب بعضها وقد يخطئ. و باعتبارها كذلك، فإنها تتزاح عن الجماعة وتتعد عنها، أي تتعد عن حزب رسول الله ذاته، أحد مصدري الحقيقة ومنبعها. والحاصل أن الأصل لا يمكن أن يستهدي بالفرع، ولا يمكن "للمصباح" أن يضيء نور الحقيقة الساطع.

ومع ذلك، فإن التقابل لا يتم وفق علاقة نفي مطلق، بل يصاغ من خلال ربط استعادي يتحقق في "النصيحة" و"التنبيه على الخطأ" من خلال الإرشاد، أي من باب "الدين النصيحة". ذلك أن الخطأ عند العدالة والتنمية لا يعود إلى الحقيقة ذاتها، بل يكمن في النظر إليها بالاجتهاد والتدبير؛ إن مصدر الحقيقة واحد عند الطرفين، لكن أحدهما أخطأ السبيل إليها. والإثبات

صريح في الحالتين معا، حالة النصح وحالة التخطيء، كما هو مثبت في نهاية الرسالة: "ولا نزكي على الله أحدا، بذلوا ويبدلون، وما أظننا نخطئ إذا قلنا إنهم سيبدلون جهودا كبيرة، ولكن مع الأسف في الاتجاه الخطأ وفي الزمان الخطأ". وهو ما يعني أن الجماعة وحدها تعرف "الصحيح" في الاتجاه وفي الزمن: أي في توقيت "القومة" وفي شكل حدوثها، وأي اجتهاد خارج هذا "الصحيح" سيضيع على "الأمة" التي تمثلها الجماعة حصريا "فرصتها" في الانقضاء على الحكم، فقد تكون هي الفرقة الناجية من بين ثلاث وسبعين فرقة، كما هو شائع في أدبيات الإسلام.

إن من يملك الحقيقة وحده قادر على تسفيه الآخرين، وتلك حالة الجماعة ومن يسترشد بمديها. لذلك لا يمكن أن تكون الأرض عندها مصدر هذا اليقين، ففي الأرض كل شيء نسبي، إن المطلق من عند الله وحده؛ والمطلق في الحكم وفي التقدير سمة من سمات الرسالة. ذلك أن الأرض المقصودة في هذا السياق هي وقائع فعلية فيها انتخابات وانتصارات واستوزار وحكومة، أي ما قام به الشعب أو جزء منه، بالرفض أو القبول. إن هذه الوقائع كلها اجتهادات لا قيمة لها، قياسا لما يمكن أن يقوله "اليقين العدلي". فكل ما في الوجود استبداد وزيف وهوى، عدا ما تقوله العدل والإحسان؛ إنه حاصل "خلط بين ما يجري في المغرب وبين ما حدث ويحدث في بلدان أخرى مثل تونس ومصر وليبيا ونعتبره تلبيسا فظيعا". وهو ما يعني أن طبيعة الاستبداد في تصورهما، ليست سياسية، بما يعني ذلك الصراع حول السلطة وممارستها، بل وثيق الصلة بالحقيقة ذاتها. فقد يعم الخير الأرض كلها، ولكن النعيم سيظل دون ذلك، ما دام كل شيء يتحقق خارج مظلة الجماعة التي يقع على عاتقها إعادة القطيع إلى حظيرته مطمئنا موحدا منسجما منصهرا في أمة لا تشبه الأمم: إن الشعب مسكين ومستضعف ومغلوب على أمره، ووحدها "الجماعة" قادرة على تخليصه من هذا الهوان.

وذاك وجه آخر من وجوه تقدير "اليقظة" التي يسرّها الله (لم تكن انتفاضة شعب على القهر والظلم والفساد). يجب أن تكون يقظة الشعب عند الجماعة تحقيقا "لنبوءة" وليست حاصل تراكم في الوعي والتجارب النضالية المتعددة، بل يجب النظر إليها باعتبارها لحظة بدئية ضمن مسار "القومة" النهائية (ما كان يسميه القذافي "يوم الزحف")، أو شرطا من شروطها، أما عند العدالة والتنمية فهي خلاصة ضمن سيرورة نضالية، وبذلك وجب النظر إلى الانتخابات باعتبارها شكلا من أشكالها. وهذا ما يفسر استعمال الرسالة لقاموس خاص لعل أهم وحداته كلمة "الفرصة" التي تكررت بالحرف وبالمعنى: "فعوض استغلال هذه الفرصة"، "مع العلم أن الفرص الكبرى لا تدوم إلى الأبد"، "أن تركيتكم ودفاعكم عن هذا الدستور كانا مساهمة في الالتفاف على المطالب الحقيقية للشعب، ومساهمة كذلك في تضييع فرصة ليست بالهينة". إن "الفرصة" في السياسة شبيهة ب"الهمزة" في التجارة، فكلاهما يستغفل خصمه أو عدوه أو غريمه أو زبونه.

لذلك "الفرصة" في هذا السياق وثيقة الصلة ب"اليقظة"، وكلاهما لحظة مركزية في "القومة". إذ إن اليقظة خلاص من "تبه" أو من "ضلال" أو خروج من "سبات" أو من "بيات"، إنها موجهة إلى وراء لا يموت أبدا، وتعد بذلك استعادة لذاكرة محشوة بكل مخلفات الماضي وما يتضمنه من أحكام وأوامر ونواهي وتحليل وتحريم. وهي غير الوعي بالشرط الإنساني، إن الوعي سيرورة، إنه حاصل تحولات ومراكمة لأحداث ووقائع وتبدلات: إن ما نصل إليه عبر الوعي هو حاصل ما كان، وإسقاط لما يجب أن يكون. إنه موجه دائما إلى أمام لا يتوقف أبدا بحكم التكون والطبيعة والاشتغال.

أما "اليقظة" عند الجماعة فشيء آخر غير الصحو والانتباه وإدراك الموجود والممكن والمحتمل ضمن حقائق الواقع ذاته، إن شرط وجودها هو تخلصها من هذا المتاح بالذات لاستعادة ماض بعيد يهدده الضياع. إن الحقيقة في الماضي وحده، ولا يمكن أن يستقيم وجودها إلا بإلغاء الحاضر. لذلك، فإن الكائنات التي "ستقوم" بالقومة موحدة في كل شيء، في المعتقدات والأفكار والوجدان والطباع. وهو ما يجعل "الجماعة" مميزة عن الشعب ومنفصلة عنه، إنها تعلم ما لا يعلم، بل يجب أن يكون هو ذاته

موضوعا للهداية: تعلمه الحلال والحرام وما بينهما مما يستحب فعله من آداب في الأكل والشرب والنوم وربما أسرار السرير أيضا.

وهذا ما يفسر الغياب التام للقاموس السياسي في الرسالة، وهو الأداة الوحيدة التي من خلالها يتم التداول في قضايا الشأن العام الذي يشكل "العرضي" والزائل" في "الحياة الدنيا". فلا إحالة على مفاهيم من قبيل الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة والحريات الفردية والجماعية، فكل ذلك من متاع الدنيا أو "هوامش على متن الاستبداد، وديكورات لتزيين الحكم المخزني". إن الديمقراطية، التي هي مطلب كل الشعب، بما فيها شباب الجماعة في 20 فبراير، وردت مرة واحدة في صيغة ملتسمة، سيتضح مع التدقيق في الصيغة اللغوية أنها مرفوضة في كل الحالات، حالة التزاهة والتزوير: "فمن أجل الحفاظ على نفسها (الآلة المخزنية) لا فرق عندها بين الديمقراطية وآلياتها تزويرا و"نزاهة"، وبين العنف وآلاته من العصا إلى الدبابة"، لتحل محلها "العدل والشورى والكفاءة والفعالية...". إن التزوير هو الأصل، ذلك أن التزاهة في الرسالة موضوعة بين معقوفين، وهو ما يعني وفق منطوق الرسالة ومضمراتها، أن "المخزن الاستبدادي" هو الذي زور الانتخابات لصالح العدالة والتنمية. وإلا كيف وصل هذا الحزب إلى السلطة في نظام مستبد يزور كل شيء في حياة الناس: دينهم وديناهم؟ وحسب مضمرات الرسالة دائما لم يحدث أي شيء في الانتقال من الملكية الثانية إلى الملكية الثالثة، بما في ذلك حرية هذه الجماعة بالذات في التعبير عن رأيها في "حكم مستبد" لم يبق ولم يذر، كما تكشف عن ذلك الرسالة ذاتها.

لا يشكل التزوير وغياب التزاهة إذن سببا لرفض الديمقراطية الحالية، إنها مرفوضة بطبيعتها، من حيث إنها تُنسب الحقائق وتُعددها وتحتضن المختلف وتحمي الأقلية، وتغير من زوايا النظر. ذلك أن مضمون الأغلبية والأقلية مضمون سياسي وليس دينيا. وهو ما يجرح الجماعة ويشوش على مطلقاتها، لأنها لا يمكن أن تقبل بتعدد الألوان وتداخلها وامتزاجها في بعضها البعض: هناك أبيض يقابله أسود، هناك الحقيقة في مواجهة الغي والضلال. إن المختلف الوحيد الذي يمكن أن تقبل به الجماعة وتجزئه هو "الفرقة" التي يمكن أن تحيد عن جادة الصواب، ولكنها تظل مع ذلك ضمن المقبول دينيا لا سياسيا، وتلك حالة العدالة والتنمية.

وهذا هو سبب "خطأ" العدالة والتنمية. إنها قبلت بالتعدد حتى وهي تحصل على "أغلبية" يجب أن تكون، في تصور الجماعة، حقيقة وعددا في الدين لا في السياسة. إن ارتباط الديمقراطية بفكرة "المؤسسات" انتقاص من قيمة الحقيقة التي تتحدث عنها الجماعة، الآن وغدا وفي كل وقت. فإليها ينتمي هؤلاء الذي قالوا قديما ومازالوا: "المستقبل لهذا الدين" و"الإسلام غدا"، في عز محاصرة هذا الدين، وشدة البطش بالعاملين به". والعبارتان معا تشيران إلى قمة التعالي والقدرة على طمس حقائق لا يمكن أن يشكك فيها عاقل. فهما تنفيان أن يكون المغاربة مسلمين وأنهم يؤمنون المساجد ويصومون رمضان، بل يمارسون جزءا كبيرا من حياتهم استنادا إلى تعاليمه، بما في ذلك هؤلاء الشيوخ والنسوة وسكان القرى النائبة الذين لا يعرفون من الدين سوى هذه الطقوس بالذات. وهنا أيضا تخلط الرسالة بين صراع سياسي حول السلطة يتم في الشارع، وبين ما يعود إلى الدين حقا. فالذي يحارب العدل والإحسان لا يحارب فرقة سياسية بل يحارب الدين نفسه.

وهذا ما يفسر لماذا تضع الرسالة كلمة المؤسسات ومشتقاتها بين معقوفين. تشير المؤسسة، بطبيعتها، إلى التوافق والتعدد والجدال والتداول على السلطة وعلى التغيير في المواقع، ولقد احتاجت البشرية دائما في تاريخها الطويل إلى مؤسسات كانت ضرورية لضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات وضمن اختلافهم. والحال أن ما تدعو إليه الجماعة "ظاهر" و"نقي" ولا يمكن أن يأتيه الباطل من أية جهة، إن المؤسسة في الدين ذاته، لأنه يَجِبُ، في تصورهما، كل الحقائق. لذلك ترفض الرسالة كل شيء، المؤسسات والديمقراطية والانتخابات والتداول على السلطة، ولا تقبل سوى بـ"المطالب الحقيقية للشعب"، التي لا يمكن أن تتحقق، وفق مضمر الرسالة دائما، إلا وفق ما تتصوره الجماعة أي "إحياء قيم الحرية والكرامة، والبذل والعطاء،

والتعاون والتآزر، والعمل بصبر ومصابرة لقطع دابر الفساد والاستبداد، وبناء المؤسسات وتفعيلها على أسس العدل والشورى". وستظل هذه "المطالب الحقيقية" سرا من أسرار "القومة"، ذلك أن "الحقيقي" هنا أيضا لا يمكن أن يدرك سره سوى الجماعة، إنه جزء مما تعرف هي أكثر مما يعرفه الشعب، ومما يعرفه الآخرون الذين حاولوا واجتهدوا، ولكن "في الاتجاه الخطأ والتوقيت الخطأ".

وهو ما يؤكد تصورها للقيم أيضا. فبالإضافة إلى حديثها عن خصال لا مردودية لها في السياسة والاجتماع ك"الشهامة" و"البذل" و"العطاء" و"العمل بصبر ومصابرة"، تقوم الرسالة بالإحالة على العوالم التي تغطيها الحرية من موقع "الجاهز" و"المعطى" و"الثابت" في أصل واحد لا يمكن أن ينال منه الزمن أبدا. لذلك تحرص الرسالة على استعمال "إحياء"، كما ورد في الفقرة أعلاه، عوض "إشاعة" أو "بلورة" قيم يربي الناس عليها ويستوعبون مضمونها في السلوك اليومي لا خارجه. ففي "الإحياء" منجاة من البدع المضلة.

والمعروف أن "الإحياء" هو "بعث" و"عودة" إلى ما كان موجودا في شكله وفي مضمونه. إن "حرية" الجماعة لا يمكن أن تشبه حرية الحاضر حيث يتحدث الناس عن المساواة بين المرأة والرجل وعن الحرية الفردية والحرية الجماعية، بما فيها حرية التعبير والتفكير وحرية المعتقد أيضا. إن الفرد "حر" في تصور الجماعة في حدود أنه يؤمن بما تؤمن به، أو بما تؤمن به فرق من صلبها أو على هامشها. إنها "تدين" الحرية وكل القيم المرتبطة بها؛ وبذلك، ترى في الأشكال الأخرى للحرية تهديدا للدين وللقائمين عليه. والحال ألا خوف على الدين من الحرية، فالإكراه وحده يخلق العبيد، أما الاختيار فيخلق المواطن المسؤول. لذلك لن يخرج الدين، مع الحرية، من حياة الناس، فالإنسان كائن متدين، بل الفقهاء من سيخرجون من الفضاء العمومي.

نحن وهم: "الأمة" في مقابل "الشعب"

ومع ذلك، إذا كانت الرسالة تؤكد أحقية الجماعة في الحقيقة كلها، فإنها لا تتزعزع عن العدالة مشروعية وجودها، وحقها في الاجتهاد ضمن "ثوابت الحركة الإسلامية"، بل تتمنى لها النجاح ولا تغبطها حقها في المحاولة. فهم "إخوة أفاضل" و"أخوات" فاضلات، وهم "فرقة من أبناء وبنات الحركة الإسلامية"، بل هم في نهاية الرسالة أكثر من ذلك، إنهم "أحبة" لا يمكن للعدلي إلا أن يبارك فوزهم. وهذه الاستعادة ضرورية من أجل التمييزات اللاحقة، فبدونها لن يكون للرسالة أي معنى. فما كان للجماعة، يوم عين اليوسفي وزيرا أول، أن ترأس أحزاب اليسار أو بعضها وتجادلها في المشاركة في الحكم من عدمه، لأن الأمر يتعلق بقوى أخرى تمثل "الظلمات" و"المكر" و"الخداع"، وهي العوالم التي تقف ضدها الجماعة.

لذلك لا تتردد الرسالة في الجمع بين "الاستبداد وآلياته" وبين "جزء هام من الطبقة السياسية" في "محاصرة الدين" و"البطش بالعاملين به"، فهما معا يتناقضان مع العدل والعدالة بقوة المنطق الإقصائي وبقوة حيثيات السياق الداخلي للخطاب أيضا. وهذا ما تشير إليه الرسالة بالصريح الواضح. ففي تصور الجماعة: "لم يستطع حكامه (أي المغرب) وجزء لا يستهان به من طبقته السياسية والحزبية مع الأسف - إدراك عمق وحجم التحولات التي تفرضها الأمة اليوم على العالم أجمع، ولم يستطيعوا التخلص مما دأبوا عليه لعقود من المناورة والخداع والمكر". فليس النظام وحده من يخدع ويخدع ويمكر ويناور ويبطش بالمسلمين، بل ذاك ما يقوم به جزء هام من الطبقة السياسية أيضا. فهذه الطبقة المناهضة "للمطالب الحقيقية للشعب" ومناهضة لحرية، حتى وإن كان عدد كبير من مناضليها قد سجن ونفي وقضى البعض منهم تحت التعذيب.

إلا أن الخطورة لا تكمن في هذا "الخلط" الذي تحرص الرسالة على محاربه عند العدالة والتنمية، بل في الإحالات الضمنية للجملة ذاتها، من باب التناص ومن باب المرجعية الدينية للوحدات المنتقاة. وفي هذا السياق يمكن بسهولة كبيرة استحضار النص الأصلي الذي تؤسس عليه هذه الكلمات دلالاتها الجديدة، ويتعلق الأمر بآيتين قرآنتين شائعتين عند الخاصة والعامة من المسلمين: "وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ (سورة الأنفال: آية 30)، و"يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَاللَّهُ آمِنٌ وَمَا يَخْدَعُونَ

إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (الآية 9 من سورة البقرة). بل هناك سياقات أخرى تعد تنوعاً على هذا الجذر الدلالي الثابت ومنها: "وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين" (الأنفال 62)، "إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم" (النساء 142)، "ومكروا مكراً ومكرنا مكراً وهم لا يشعرون" (النمل 50)، "وقد مكروا مكراً وعند الله مكرهم" (إبراهيم 46)، "وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك" (الأنفال 30).

إن للكلمات ذاكراً، بل لها سلطة الإحالة على مصدرها الديني في غفلة من السياق الظاهر وبتداعيات منه. إنها ليست سياسية بالمعنى الذي يمكن أن تشير إليه المناورة السياسية، ولا يمكن أن تصنف ضمن قاموس المنافسة الانتخابية حيث يقود الصراع إلى استغلال نقائص الخصم والإيقاع به، إنها تشير إلى ما هو أبعد: إنها تضع هذه "الطبقة السياسية والاستبداد" الذي يحتضنها في مواجهة مع أعلى سلطة في الكون، هي سلطة الله. إن الصراع الدائر في الأرض هو صراع بين قوى الخير التي يمثلها الله بلسان الجماعة، وبين قوى الشر المطلق الذي يمثله المخزن وجزء هام من الطبقة السياسية.

بل إن هذا التقابل الغريب الذي تصوغه الرسالة بيقين مطلق، هو ذاته الذي ينفي أن يكون المغرب قد عرف "انفجارات" في الدار البيضاء وغيرها، لكي لا نقول إرهاباً، فما وقع "مسرحية" من تدبير "بحر الظلمات" الذي عم الحركة الإسلامية كلها، بما فيها العدالة والتنمية التي أصابها "رذاذ معنوي وماديا". وهو ما يصل بالبرهنة أقصى نقطة فيها وهي التقابل بين حقيقة الجماعة ومن والها وبين الظلمات التي يمثّلها "الاستبداد" وجزء هام من الطبقة السياسية. وذلك ضمن قول الله وبرهانه ونصرته لرسوله (وبالتبعية للجماعة) ولعنة المخزن ومن يسير في ركابه. إنها "بحار النور" التي تحارب "ظلمات الجاهلية" المتأخرة.

وهي الخلاصة التي تقود الجماعة ضمناً إلى خلق تقابل من طبيعة أخرى قد لا يدركه القارئ العادي بين "الشعب" الذي تنظر إليه الجماعة بكثير من الريبة والحذر، رغم كل المظاهر الدالة على عكس ذلك، وبين "الأمة" التي هي الملاذ الأخير ومأوى الروح والدين وحاصل "القومة" الجديدة. فقد وردت كلمة أمة في الرسالة أربع عشرة (14) مرة في حين لم ترد كلمة شعب إلا سبع مرات (7) وفي سياقات ليست بريئة كما سنرى. والأصل الاشتقاقي للكلمتين هو ما يبرر فيما يبدو الفاصل بينهما، وبينما يعود أصل الشعب إلى "الجمع والتفريق والإصلاح والإفساد" (لسان العرب)، ومنها جاء التشعب والانشعاب والتراكب والمتشعب، بل والشعوبي أيضاً الذي كان يزدرى العرب ويحتقرهم، فإن الأمة دالة في النصوص الدينية الأصلية على معاني كثيرة منها الملة والجماعة والزمن والإمام، وهي تعريفات تستند جميعها إلى نفس ديني يمزج ويصهر ويوحد بين المؤمنين. إن الشعب فسيفساء وتعدد وتنوع واختلاف، أما الأمة فواحدة في الأرض والسماء، يوحد الدين لا السياسة. ولن نكلف أنفسنا عناء تأكيد ذلك، فالرسالة لا تتحدث عن الإنسانية، التي نحن المسلمون جزء منها، بل تتحدث عن "بلاد المسلمين" التي وحدها تستحق الخير والحماية من الله، كما ورد ذلك مرات عديدة في الرسالة.

بعبارة أخرى، إن الشعب مقولة سياسية، لذلك ستكون مطالب الشعب أرضية، أما الأمة عند الجماعة فمقولة دينية، ولها خيرات السماء ونعيمها. إن الشعب جزء من السياسة، لذلك تشترك فيه كل الأطراف، أما الأمة فإحالة دينية، وهي بذلك خاصة بمزج الرسول وحده؛ إن المواطنين أفراد من الشعب، أما المؤمنون فهم من جنود الأمة. استناداً إلى ذلك، لا يشكل الشعب في الرسالة سوى ممر نحو ما هو أسمى، أي ما يمكن أن يوصل إلى الانسجام والتآلف والانصهار في وحدة لا يضمها الدين، كما يشير إلى ذلك الخطاب التقريري، بل ما يحيل عليه تأويل "العدل والإحسان"، أي اجتهاد الجماعة، كما تؤكد ذلك مجمل الإيجاعات في الرسالة. إن "قوى الظلام" من الشعب أو جزء منه، أما "قوى النور" فمن الأمة. إن الشعب مسكين ومستضعف ومغلوب على أمره وفيه يستوطن الهوى، أما الأمة فصافية شامخة لا يأتيها الباطل من خلف أو أمام.

وبذلك تكون الرسالة قد بنت عاملين لا يمكن لقواعد الممارسة السياسية، كما هي متداولة عندنا وفي العالم أجمع، أن تستوعب تناقضاتها ضمن ما يبيحه القانون وما تبيحه إكراهات ديمقراطية لا تعني الغلبة، كما تتصور ذلك الجماعة، بل تعني طريقة في تدبير الاختلاف والتعدد في الدين والسياسية ورؤى العالم، كما تقتضي ذلك مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها كونيا.

www.saidbengrad.net